مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

8 ديسمبر 2019

التزامات مكونات الحركة في مجال

التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

مشروع عناصر قرار

مارس 2019

التزامات مكونات الحركة في مجال
التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

معلومات أساسية

يسعى مشروع عناصر القرار المقترح حول اعتماد نهج موحّد للحركة إزاء التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة إلى تقديم ملخص للمضمون المحتمل لكل فقرة، دون تقديم نص نهائي للقرار المقترح.

ويحدد النهج الموحد للحركة إزاء التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة مجموعة من الالتزامات المقترحة لجميع مكونات الحركة من أجل اعتمادها وإدماجها في السياسات والعمليات (انظر ملحق هذه الوثيقة الذي يعرض موجزاً للالتزامات المقترحة). وترمي هذه الالتزامات إلى تحسين جودة العمل الإنساني وفعاليته وتعزيز المساءلة الفردية والجماعية أمام الأشخاص المعرضين للأزمات والمتضررين منها.

وتلي كل قسم من الفقرات (أي الديباجة ومنطوق القرار) المسوغات التي توضح غرض القسم وأهدافه.

وتُعرض هذه الوثيقة من أجل التشاور مع أعضاء مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بغية جمع دفعة أولى من التعليقات والتعقيبات، والحصول على فهم أولي بشأن ما إذا كان النهج المقترح بخصوص المضمون مقبولاً ويحظى بتوافق الآراء.

ويرجى، لدى تقديم التعليقات والتعقيبات على هذه الوثيقة، النظر في السؤالين التاليين:

- هل توافق على العناصر المقترح إدراجها في فقرات الديباجة ومنطوق القرار؟
- هل من عناصر ناقصة يجب إدراجها في القرار؟

ولا يُتوقّع في هذه المرحلة تلقي أي تعليقات مفصلة على صياغة مشروع عناصر هذا القرار. وستتاح في مرحلة لاحقة فرصة للتعليق على صياغة محددة حالما يصبح المشروع الأولي للقرار جاهزاً.

مقدمة

تُلزم المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مكونات الحركة بالعمل على منع المعاناة الإنسانية وتخفيفها في حالات الأزمات، وتقديم المساعدة دون تمييز وبالاستناد إلى الاحتياجات لا غير. وتشدد أيضاً مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة في حالات الكوارث (Code of Conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and Non-Governmental Organizations (NGOs) in Disaster Relief) على المساءلة الفردية والجماعية أمام الأشخاص الذين تسعى الحركة إلى مساعدتهم. وتُكرّس المدونة العزم على إشراك هؤلاء الأشخاص ودعم مشاركتهم في وضع برامج المعونة وإدارتها وتنفيذها، واحترام الثقافة والعادات المحلية، والاعتراف بالقدرات المحلية والقدرة على الصمود وتعزيز ذلك.

ويشكل التفاعل مع المجتمعات المحلية عنصراً بالغ الأهمية في تحقيق هذه الغاية. وقد أصبحت الحركة أكثر قدرة على تقديم المساعدة الملائمة والمناسبة والفعالة، وحماية وصون حقوق الأشخاص وكرامتهم من خلال ما تبذله بانتظام للتفاعل مع المستضعفين والمتضررين منهم، والتشاور معهم بشأن احتياجاتهم وأوجه الضعف التي يعانون منها وأولوياتهم فيما يتعلق بالمساعدة، وإشراكهم في وضع البرامج وتنفيذها، وتزويدهم بالمعلومات المنقذة للأرواح، وجمع تعليقاتهم بشأن جودة وفعالية الجهود المبذولة في تقديم المساعدات والتصرف بناءً على هذه التعليقات.

وأحرزت جميع مكونات الحركة تقدماً في تحسين عملها من ناحية الجودة والفعالية والمساءلة. وتمتلك العديد من الجمعيات الوطنية الآن سياسات وإجراءات تتعلق بالمساءلة أمام الأشخاص المتضررين وترمي إلى إدماج التفاعل مع المجتمعات المحلية في عملياتها وبرامجها المتعلقة بالطوارئ. وقد وضع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية دليل الصليب الأحمر والهلال الأحمر للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (A Red Cross Red Crescent Guide to Community Engagement and Accountability (CEA)) وأدوات أخرى استناداً إلى أفضل الممارسات القائمة على صعيد الجمعيات الوطنية. واعتمدت اللجنة الدولية أيضًا إطاراً مؤسسياً للمساءلة أمام الأشخاص المتضررين (Accountability to Affected People Institutional Framework).

ومع ذلك، وعلى نحو ما أُقرّ في حلقة العمل التي عقدت خلال اجتماع مجلس المندوبين لعام 2017 بشأن التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة (workshop on community engagement and accountability)، وأُعيد تأكيده في مؤتمرات وحلقات عمل وأحداث أخرى عقدتها الحركة مؤخراً في مختلف المناطق، **يتعين على الحركة مواءمة هذه الجهود وتنسيقها وضمان وجود اتساق في الطريقة التي تتعامل بها مختلف مكونات الحركة مع المستضعفين والمتضررين من الأزمات والطريقة التي تخضع بها للمساءلة أمامهم.**

وتبعاً لذلك، تعمل اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، بالتشاور مع الجمعيات الوطنية، على وضع مشروع الالتزامات الدنيا في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، ورفع هذا القرار إلى مجلس المندوبين بغية إقرار واعتماد نهج

مشترك للحركة يتعلق بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة ويعترف بالأدوار والمسؤوليات والمهام المختلفة التي يضطلع بها كل مكون من مكونات الحركة.[1]

ويُراد من الالتزامات الدنيا إعادة تأكيد المساءلة الفردية والجماعية بغية تقديم مساعدة ذات جودة للمستضعفين والمتضررين وتحقيق نتائج أكثر فعالية لصالحهم وصون حقوقهم وكرامتهم وحمايتها. وعليه، فهي ستساعد في تدعيم وتوسيع نطاق الالتزامات والخبرات وأفضل الممارسات القائمة داخل الحركة.

وفي الوقت نفسه، ستساعد هذه الالتزامات الحركة على توضيح كيفية مساهمتها في تحقيق الالتزامات المقطوعة بشأن التوطين والمشاركة في إطار الصفقة الكبرى، فضلاً عن معايير الجودة والمساءلة ذات الصلة مثل المعيار الإنساني الأساسي للجودة والمساءلة، وغيرها من الالتزامات الدولية والتزامات الجهات المانحة الرامية إلى تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة والفعالية في العمل الإنساني.

فقرات الديباجة

تهدف فقرات ديباجة هذا القرار إلى أن تعكس تزايد الاعتراف بأهمية التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين باعتباره عنصراً أساسياً لفعالية العمل الإنساني.

وتهدف فقرات الديباجة، بصورة أكثر تحديداً، إلى تحقيق ما يلي: أولاً، إعادة تأكيد وإبراز المسوغات التي تبرر الدور الذي يؤديه، والذي ينبغي أن يؤديه، التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في إطار الحركة؛ وثانياً، التذكير بالالتزامات القائمة والجهود المبذولة في هذا الصدد على صعيد الحركة وقطاع العمل الإنساني الأوسع نطاقاً والاعتراف بها.

وفيما يتعلق بالهدف الأول، تشدد فقرات الديباجة على ما يلي:

- يتمثل مبرر وجود الحركة -وكذلك مهمتها الأخلاقية والميدانية -في منع وتخفيف معاناة الأشخاص المعرضين للكوارث والنزاعات والمشاكل الصحية والاجتماعية والمتضررين منها، مع مراعاة احتياجاتهم؛
- تتوقف مساءلة الحركة أمام المتضررين والمستضعفين على قدرتها على أن تقدم، دون تحيز ودون تمييز، الدعم والمساعدة من أجل تلبية احتياجاتهم وحماية كرامتهم وصونها؛
- هذه القدرة مرهونة بقدرة الحركة على جمع التعليقات ذات الصلة من الأشخاص المتضررين والضعفاء والتصرف بناءً عليها في إطار الدور الذي يضطلعون به والذي يجعلهم أدرى بأوضاعهم، وعلى تحديد ديناميات القوة الحالية، وكذلك أنماط الإدماج والاستبعاد التي قد تؤثر على هذه القدرة؛

[1] تجري حالياً داخل الحركة مشاورات بشأن مشروع الالتزامات الدنيا المقطوعة على صعيد الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وستُرفق الصيغة النهائية لمشروع الالتزامات بالمشروع الأولى للقرار. وقد وُجّهت في نهاية شباط/فبراير 2019 إلى جميع الأمناء العامين للجمعيات الوطنية رسالة تدعوهم إلى المشاركة في هذه المشاورة.

- تؤدي الجهود المبذولة في هذا الصدد إلى وضع برامج إنسانية أنسب توقيتا وأكثر أهمية وملاءمة وفعالية؛ وبناء الثقة والقرب من الأشخاص وأفراد المجتمعات المحلية الذين نقدم لهم الخدمات؛ والتأثير بصورة إيجابية على سلامة وأمن موظفي الحركة وعملياتها.

وفيما يتعلق بالهدف الثاني، فإن فقرات الديباجة ترمي إلى تحقيق ما يلي:

• الإشارة إلى الجهود التي تُبذل حالياً من أجل تعزيز القدرات والأنشطة المتعلقة بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة داخل الحركة وتدعيمها؛ والدعوة إلى تنفيذها بصورة أكثر اتساقًا في عمليات وبرامج الطوارئ؛

• الإقرار بالتوصيات والالتزامات التي قُطعت على مستوى الحركة وعلى المستوى الدولي من أجل تعزيز تعاون الجهات الفاعلة في مجال تقديم المعونة مع المستضعفين والمتضررين من الأزمات ودعم مشاركة هؤلاء الأشخاص (مثل مدونة قواعد السلوك المذكورة أعلاه والتعهدات التي قدمتها اللجنة الدولية والاتحاد الدولي في إطار الصفقة الكبرى).

المسوغات

ترمي مسوغات فقرات الديباجة إلى التشديد على وجود قدرات وخبرات كبيرة والتزام قوي داخل الحركة لتعزيز تفاعلنا مع المستضعفين والمتضررين وتحسين الخضوع لمساءلتهم.

وبهذا المعنى، ستبدأ فقرات الديباجة بإبراز أهمية الموضوع فيما يتعلق بمهمة الحركة ومبادئها. ويشكل التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أمامه أساس التزام الحركة بتلبية الاحتياجات وحماية الكرامة وصونها، وهو يتجلى في المبادئ الأساسية للحركة ومدونة قواعد السلوك، وكذلك في العديد من الالتزامات السياساتية الأخرى التي قطعها كل مكون من مكونات الحركة. ويكتسي أيضاً أهمية كبيرة داخل المجتمع الدولي، حيث شددت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى باستمرار على ضرورة زيادة التفاعل والتواصل مع المستضعفين والمتضررين وتعزيز مشاركتهم في عمليات صنع القرار، وأقرت بأن هذه الجهود تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية تحسين الجودة والفعالية والمساءلة في العمل الإنساني.

ومن هذا المنطلق، تُستخدم فقرات الديباجة أيضاً لتكريس الاعتراف بأن تعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة يمثل استمرارية للحركة، وبأن هذا القرار يستند إلى الممارسات القائمة. ويتيح القرار فرصة تعزيز هذه الجهود والمضي قدماً نحو وضع نهج موحد للحركة يكون أكثر اتساقًا وتماسكاً ويمكن أن يحسن إلى حد بعيد المساءلة أمام الأشخاص المتضررين.

وفي الوقت نفسه، فإن جوانب القوة التي تنفرد بها الحركة وخبرتها الطويلة الأمد في العمل مع المجتمعات المحلية من خلال شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر تتيح لها الاضطلاع بدور قيادي في دعم وتعزيز التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في إطار العمل الإنساني.

فقرات منطوق القرار

ترد في فقرات منطوق القرار دعوة توجه إلى الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية لاعتماد مجموعة من الالتزامات الدنيا في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة، وتطبيقها بصورة فردية أو جماعية في عملياتها وفي عمليات البرمجة وفي الجهود التي تبذلها في مجال التطوير التنظيمي/بناء القدرات.

وترد أيضاً في فقرات منطوق القرار إشارة إلى ضرورة أن تتبادل جميع المكونات بانتظام معلومات عن التقدم المحرز والدروس المستخلصة في تطبيق الالتزامات الدنيا بغية تدعيم وتعزيز أفضل الممارسات القائمة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة داخل الحركة.

وترد أيضاً في فقرات منطوق القرار دعوة توجه إلى جميع مكونات الحركة لرصد التقدم المحرز في تطبيق الالتزامات الدنيا والإبلاغ عن ذلك، ربما عن طريق آليات تقييم القدرات والإبلاغ القائمة حالياً، وتقديم تقرير كامل إلى مجلس المندوبين لعام 2021 بشأن النجاحات المحرزة والتحديات القائمة والإنجازات المحققة.

وفيما يلي المزيد من التفصيل لفقرات منطوق القرار:

الفقرة 1 ترد في هذه الفقرة دعوة توجه إلى مكونات الحركة لقبول واعتماد التزامات دنيا في مجال التفاعل مع المجتمع المحلي والمساءلة؛

الفقرة 2 يرد في هذه الفقرة تشجيع على الامتثال لهذه الالتزامات بصورة مستمرة؛

الفقرة 3 ترد في هذه الفقرة دعوة توجه إلى جميع مكونات الحركة للعمل معًا واستفادة كل منها من جوانب القوة التي تملكها المكونات الأخرى في التفاعل مع المستضعفين والمتضررين والخضوع لمساءلتهم؛

الفقرة 4 يرد في هذه الفقرة طلب يوجه إلى جميع مكونات الحركة لتبادل المعارف والدروس المستخلصة فيما يتعلق بهذه الالتزامات بهدف مواصلة تحسين نتائج العمل الإنساني؛

الفقرة 5 ترد في هذه الفقرة توصية تدعو إلى أن يدمج الاتحاد الدولي واللجنة الدولية هذه الالتزامات في الأدوات والعمليات القائمة في مجالات تقييم القدرات والرصد والتقييم والتنسيق والتعاون؛

الفقرة 6 ترد في هذه الفقرة توصية تدعو إلى أن تقدم الجمعيات الوطنية الدعم والمساعدة للجمعيات الوطنية الأخرى لإدماج هذه الالتزامات في استراتيجياتها المتعلقة بالتعاون؛

الفقرة 7 يرد في هذه الفقرة طلب يوجه إلى جميع مكونات الحركة لتقديم تقرير إلى مجلس المندوبين لعام 2021 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الالتزامات.

المسوغات

تشدد فقرات منطوق القرار على تحمل جميع مكونات الحركة لمسؤولية مشتركة تتمثل في اعتماد هذه الالتزامات وإدماجها في أعمالها. ومن الأهمية بمكان أن تنعكس هذه الالتزامات في السياسات والإجراءات الداخلية، وأن تطبق باستمرار في إطار تنمية القدرات والاستجابات لحالات الطوارئ وعمليات البرمجة الأخرى لضمان الانسجام في أعمال الحركة.

وتتضمن فقرات منطوق القرار دعوة توجه إلى الاتحاد الدولي واللجنة الدولية والجمعيات الوطنية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الحركة على تحسين التفاعل مع الأشخاص المتضررين والمساءلة أمامهم. وهذا الأمر مهم لأن المتطوعين والموظفين المحليين غالباً ما يتفاعلون مع المجتمعات المحلية بصورة مباشرة أكبر، ويحتاجون إلى المهارات والأدوات وأوجه الدعم اللازمة لإدماج التدابير الفعالة المتعلقة بالتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة في إطار تفاعلهم، بصرف النظر عن سياق إعداد البرامج.

وتُبرز فقرات منطوق القرار أيضاً الحاجة إلى رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه –باعتبار ذلك وسيلة لإثبات المساءلة المتبادلة في تطبيق هذه الالتزامات بمجرد اعتمادها، ولكن أيضاً بوصفه وسيلة هامة لتبادل الدروس المستخلصة وتدعيم وتعزيز أفضل الممارسات. ومن المرجح أن يتضمن القرار النهائي بعض التوصيات الإضافية المتعلقة برصد التقدم المحرز، بما في ذلك المؤشرات المحتملة.

الملحق

ملخص للالتزامات الدنيا لمكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة

معلومات أساسية

سيقدم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بالتشاور الوثيق مع الجمعيات الوطنية، إلى مجلس المندوبين لعام 2019 قراراً بشأن اعتماد مجموعة من الالتزامات الدنيا لمكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة. وتهدف هذه الالتزامات إلى تعزيز المساءلة أمام الأشخاص المتضررين وتحسين جودة العمل الإنساني وفعاليته من خلال اتباع نُهج أكثر اتساقاً وأفضل تنسيقاً إزاء التفاعل مع المجتمعات المحلية ومشاركتها.

وتجري حالياً مع الجمعيات الوطنية عملية تشاور من أجل استعراض هذه الالتزامات وتحسينها وتحديد الإجراءات الموصى باتخاذها لإدماجها في السياسات التنظيمية وعمليات وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ. وتعتبر المجالات التالية في الوقت الحالي الركائز الأساسية التي ستقوم عليها التزامات الحركة مستقبلاً:

1- تعزيز نهج منسق

ستتضمن الالتزامات تعريفاً واضحاً داخل الحركة للتفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة أمام الأشخاص المتضررين وستبين كيفية ارتباط ذلك بالمهام والأدوار والمسؤوليات المتمايزة والمتكاملة في آن واحد للجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي واللجنة الدولية. وستدعو أيضاً جميع مكونات الحركة إلى أن تعتمد سياسات وأن تتخذ تدابير لتطبيق الالتزامات باستمرار في الاستجابات الطارئة وبرامج الطوارئ.

2- تحسين التحليل السياقي وفهم تنوع المجتمعات المحلية

ستبرز الالتزامات الحاجة إلى فهم أفضل لتنوع الخبرات التي تملكها المجتمعات المحلية والمخاطر وحالات الضعف التي تتعرض لها، وضمان مراعاة مسائل الحماية والنوع الاجتماعي والإدماج في الطرق المستخدمة لتصميم أنشطة المساعدة وتنفيذها.

3- التشجيع على توسيع نطاق المشاركة وزيادة استخدام القدرات المحلية

ستدعو الالتزامات مكونات الحركة إلى إيجاد طرق مجدية تتيح التفاعل مع المستضعفين والمجتمعات المحلية المستضعفة وتكفل مشاركتهم في القرارات التي تمسهم. ويتضمن ذلك إتاحة الفرص أمام المستضعفين والمتضررين للمشاركة في

إعداد أنشطة المساعدة وتنفيذها ورصدها وإدارتها. ويتضمن أيضاً إعطاء الأولوية لاستخدام القدرات والمعارف والخبرات المحلية، حيثما أمكن، لإيجاد طرق تتيح الحد من مواطن نقاط الضعف ومن المخاطر المتعلقة بالحماية وتعزز القدرة على الصمود.

4- تلقي التعقيبات والرد عليها والتصرف على أساسها

ستشدد الالتزامات على ضرورة أن يضطلع جميع أعضاء الحركة بصورة منتظمة بجمع **التعقيبات** والإسهامات الواردة من الأشخاص المستضعفين والمتضررين وتحليلها، واستخدام ذلك لتوجيه عملية صنع القرار واتخاذ التدابير التصحيحية، وإعلام المجتمعات المحلية بها.

5- تحسين الشفافية والتواصل مع المجتمعات المحلية

ستدعو الالتزامات مكونات الحركة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتبادل المعلومات مع الأشخاص المستضعفين والمتضررين بطرق شفافة وميسورة وملائمة. ويتضمن ذلك تقديم معلومات عن مبادئ الحركة وقيمها وبرامجها وعن المساعدة المتاحة وغيرها من المسائل ذات الصلة، مع التركيز على قضايا النوع الاجتماعي والتنوع والإدماج. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي الاضطلاع بأنشطة المناصرة والتواصل بشأن الحد من المخاطر والقدرة على الصمود وتغيير السلوك في إطار احترام المعايير والممارسات المحلية، وينبغي أن تقوم هذه الأنشطة على تفاعل مناسب مع المجتمعات المحلية.

6- تعزيز القدرات داخل الحركة

سيُطلب من مكونات الحركة تبادل المعارف والعِبر المستخلصة والخبرات بغية تعزيز القدرة على التفاعل مع المجتمعات المحلية على جميع المستويات. ويتضمن ذلك ضمان أن تكون استراتيجيات التفاعل مع المجتمعات المحلية جزءاً لا يتجزأ من جميع البرامج وأن تكون مكيفة مع السياقات والمهام الميدانية المحددة لكل مكون من مكونات الحركة. ويتضمن أيضاً اتخاذ تدابير داعمة لتعزيز مهارات وقدرات موظفي الجمعيات الوطنية والمتطوعين الذين يعملون مع المجتمعات الضعيفة.

7- تحسين التنسيق داخل الحركة

في الأخير، ستؤكد الالتزامات مجدداً ضرورة اتباع نُهج منسقة إزاء التواصل مع الفئات والمجتمعات الضعيفة والمتضررة والتفاعل معها وتعزيز مشاركتها في البرامج والاستجابات. ويتضمن ذلك وضع برامج للتعاون بين الجمعيات الوطنية، والاستجابة في حالات الأزمات التي تكون فيها مكونات الحركة الأخرى حاضرة، مع إيلاء الاحترام الواجب للمهام والأدوار والإجراءات العملية الخاصة بكل منها.